بيان صحفي

إطلاق تقرير "التصدع الاجتماعي في سوريا"

أثر النزاع في رأس المال الاجتماعي

1 حزيران 2017

قام المركز السوري لبحوث السياسات، وهو مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية، بإطلاق تقرير " التصدع الاجتماعي في سوريا" بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت. يشخص التقرير أثر النزاع المسلح في سوريا على العلاقات الاجتماعية من خلال استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعي مدخلاً لتحليل الجوانب المختلفة المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية كالثقة والتعاون والقيم المشتركة. ويطور البحث دليلاً لقياس رأس المال الاجتماعي بناءً على مناقشة نقدية للمفهوم واستناداً إلى مسح ميداني متعدد الأغراض يتضمن مؤشرات كمية ونوعية تغطي سوريا بالكامل لمرحلتي ما قبل الأزمة وأثنائها.

يتبنى البحث تعريفاً إجرائياً لرأس المال الاجتماعي على أنه ما يراكمه المجتمع من قيم مشتركة وثقة متبادلة وروابط وشبكات اجتماعية بين أفراده وجماعاته، مؤثرة ومتأثرة بالمؤسسات الناظمة للحياة العامة. ويتضمن دليل رأس المال الاجتماعي ثلاثة مكونات: الأول هو العلاقات والشبكات الاجتماعية مقاساً من خلال أربع مؤشرات أساسية هي، المشاركة في اتخاذ القرار العام، والعمل التطوعي، والتعاون لحل المشاكل، ومشاركة المرأة؛ والثاني هو الثقة المجتمعية، ويتم قياسه من خلال مؤشرين أساسيين هما الثقة بين الأفراد ومدى الشعور بالأمان؛ والثالث هو القيم والتوجهات أو التفاهمات المشتركة، ويتم قياسه من خلال درجة التوافق بين أبناء المجتمع على رؤية مشتركة للمنطقة، ودرجة التوافق بينهم على رؤية مشتركة على المستوى الوطني، إضافة إلى مكانة المرأة في المجتمع.

يُظهر البحث أن **دليل رأس المال الاجتماعي** المركب في سوريا تراجع حوالى 30% أثناء الأزمة مقارنة بما قبلها، ونتج هذا الانخفاض من تراجع واضح في مكونات الدليل الثلاثة ولكن بدرجات مختلفة إذ يسهم مكون الثقة المجتمعية بـ 58% في تراجع دليل رأس المال الاجتماعي بينما يسهم مكوني القيم والشبكات في هذا التراجع بنسب تبلغ 22% و20% على التوالي. ويُلاحظ أن أكثر المحافظات التي تراجع فيها دليل رأس المال الاجتماعي هي المحافظات التي تضررت بشكل واسع من الحرب والأعمال القتالية والاستقطاب وبلغ الانخفاض أقصاها في الرقة (80%) تليها الحسكة (52%) وإدلب (47%)، بينما بلغ هذا التراجع أدناه في طرطوس بحدود 5% وفي دمشق بأقل من 10% إذ تتميز هذه المناطق بتعرضها لمستويات أقل من الدمار نتيجة النزاع.

تشير النتائج إلى تراجع **مكون الشبكات والمشاركة الاجتماعية** وكانت الرقة من أكثر المحافظات تضرراً بالأزمة تليها إدلب والحسكة ودير الزور والتي تعرضت كل منها لعمليات تهجير وأعمال قتالية واسعة مما أثر سلباً على البنية المجتمعية في هذه المناطق وأدى إلى شروخ حادة في العلاقات الاجتماعية. ومن حيث مؤشرات هذا المكون، ساهم الاستبداد السياسي والتطرف وانتشار مظاهر العنف والاستغلال في تهميش مشاركة المرأة الاجتماعية على الرغم من أن دورها ازداد أثناء الأزمة في حمل عبء الأسر ومساعدة المتضررين. كما يُلاحظ أن المشاركة في اتخاذ القرار العام كانت متدنية قبل 2011 وتدهورت بشكل حاد في أثناء الأزمة وخاصة في مناطق النزاع حيث استبدلت القوى العسكرية والأمنية إمكانيات المشاركة الفعالة بالحكم التسلطي وإخضاع السكان.

وبالنسبة للتعاون، أدت الأزمة إلى تراجع حاد في التعاون بين الأفراد لحل مشكلاتهم في الكثير من المناطق نتيجة عدة عوامل أهمها انتشار وسيطرة القوى المسلحة والأمنية والتي اخترقت المجتمع وفرضت نظم مبنية على الخوف والإخضاع وكراهية الآخر. وأخذ المواطنون يتجنبون القضاء الرسمي ويتجهون للشخصيات النافذة مجتمعياً، والأجهزة الأمنية ورجال الدين على

التوالي لحل مشاكلهم. أما المشاركة في الأعمال التطوعية، فتُظهر النتائج ازديادها داخل المناطق الآمنة نسبياً مثل طرطوس ودمشق، وتدهورها في الرقة ودرعا وريف دمشق التي تعرض الكثير من مناطقها إلى التدمير والحصار والعمليات القتالية، لكن ذلك لم يمنع من نشوء العديد من المبادرات الطوعية الإنسانية والخلاقة لمساعدة المجتمعات المتضررة من العنف، بالرغم من المخاطر المرتبطة بهذه المبادرات.

ويُبين البحث أن **مكون الثقة المجتمعية** في سوريا كان الأكثر تراجعاً مقارنة ببيقة المكونات، فبالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة انخفض هذا الدليل بحوالى 47%، وبلغ الانخفاض في مكون الثقة المجتمعية أعلاه في المناطق المحاصرة أو التي شهدت توتراً أوقتالاً أو دماراً واسعاً مثل محافظة الرقة، تليها الحسكة إدلب ودير الزور وحلب. ونتج هذا التدهور في مكون الثقة من انهيار الشعور بالأمان بالدرجة الأولى والذي شهد انخفاضاً على مستوى سوريا بلغ حدود الـ 59%، نتيجة مجموعة من العوامل المرتبطة بالعنف كالقصف والقتل والخطف والاعتقال العشوائي، إضافة إلى اتساع الحرمان والفقر وتدهور سبل المعيشة وانتشار اقتصاديات العنف والتهجير القسري والفساد وانتشار ثقافة الخوف. كما انخفض مؤشر الثقة المتبادلة بين الأفراد بحوالى 31%، الأمر الذي يُمكن تفسيره بغياب سلطة القانون والاقتتال المسلح والأوضاع المعيشية الصعبة إضافة إلى حالة الاستقطاب الكبيرة في المجتمع نتيجة الأزمة.

وتراجع **مكون القيم والتوجهات المشتركة** بشكل ملحوظ أثناء الأزمة بلغ حوالى 20%، ويشير البحث إلى زيادة كبيرة في التباين النسبي بين المحافظات السورية أثناء الأزمة فيما يتعلق بالقيم والتوجهات المشتركة، إذ شهدت الرقة أعلى نسبة انخفاض في هذا المكون تليها محافظة الحسكة متأثراً بشكل أساسي باختلاف الرؤى وبدرجة أقل بمكانة المرأة، وبالمقابل شهدت محافظات طرطوس والسويداء واللاذقية انخفاضاً أقل حدة في هذا المكون.

وبالنسبة لمؤشرات هذا المكون، أسهم في عدم الاتفاق على رؤية لمستقبل المنطقة العديد من العوامل مثل الفوضى وتباين الآراء السياسية وغياب المجالس المنتخبة التمثيلية والتشاركية والاستقطاب الاجتماعي والهوياتي، بالإضافة إلى الاختلاف على كيفية الخروج من الأزمة. كما أسهمت هذه المحددات إلى حد كبير في عدم الاتفاق على مستقبل سوريا، موضحة درجة التشظي الاجتماعي على المستوى الوطني. فقد خربت القوى المسلحة القيم المشتركة وعززت أشكال مختلفة من الحكم المستبد من الخلافة إلى الأنظمة التسلطية في المناطق التي تسيطر عليها. أما من حيث مكانة المرأة، فقد فاقم النزاع من تدهورها في المجتمع مع تعزيز النظام الأبوي، وتعرضت النساء لهجمات مسلحة والاغتصاب والعمل القسري وزيادة مسؤولياتها الاقتصادية خاصة للأسر النازحة والأرامل. كما توسعت ظواهر مثل زواج القصر والاتجار بالبشر.

تشير نتائج البحث في محددات رأس المال الاجتماعي إلى الأثر السلبي للعنف المباشر، متمثلاً في النزوح والانخراط في العمل العنفي وأداء المؤسسات التمييزي بين المواطنين على رأس المال الاجتماعي الواصل والتجسيري المبني على العلاقات العابرة للروابط التقليدية والمتمثلة في مكون الشبكات. كما تُظهر النتائج أن المؤشرات التنموية كالصحة والتعليم والعمل ترتبط بقوة مع مكون القيم والاتجاهات المشتركة، أي أن المؤشرات غير المرتبطة بشكل مباشر مع العنف تؤثر في الجانب الإدراكي المتعلق بالرؤية المشتركة للمجتمع المحلي والوطن، وتشكل عوامل هامة في بناء العقد الاجتماعي. كما يظهر البحث أن الانخراط في العنف والوفيات الناجمة عن الأزمة تشكل العوامل الرئيسية المرتبطة بالأمان، بينما تتأثر الثقة بين الأفراد إضافة إلى الانخراط في العنف بكل من المؤسسات التمييزية والنزوح وفقدان فرص العمل.

ويقدم التقرير مقاربة سياساتية بناءً على تحليل رأس المال الاجتماعي في سوريا والضرر الذي أصابه نتيجة النزاع المسلح. وتنطلق هذه المقاربة من فكرة العدالة ووقف العنف كمدخل أساسي لوقف نزيف رأس المال الاجتماعي الذي أسهم به هذا العنف على المستوى المحلي والوطني. كما وضع البحث تصوراً للخطوات التي يمكن أن تعيد الإنسجام الاجتماعي، آخذين بعين الاعتبار المواطنين السوريين في الداخل والخارج. وذلك بالاستناد إلى إحياء سياسة اجتماعية تتعلق بمكونات رأس المال الاجتماعي ويسهم في تشكليها مختلف الفاعلين وتهدف إلى خدمة الصالح العام.

إن السياسة الاجتماعية المطلوبة لتنمية رأس المال الاجتماعي ومكوناته، تصبو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية كهدف بعيد الأجل، وذلك عبر أهداف فرعية تتمثل في تأمين سبل العيش اللائقة والمستدامة، والإندماج الاجتماعي، والحق في الحوار والمشاركة والتعبير والمساءلة العامة. وتتضمن السياسة الاجتماعية البديلة تجاوز الاقصاء والتهميش والتفاوت التي اتسمت بها سياسات ما قبل الأزمة ومواجهة الآثار الكارثية للنزاع من تدمير وتشظٍ اجتماعي وتوسع في اقتصاديات الحرب وتشتت للسكان، وتعزيز مكانة المرأة ومشاركتها، إضافة إلى تفكيك مؤسسات التسلط لتحقيق العدالة خاصة لمتضرري النزاع.

انتهى البيان

المركز السوري لبحوث السياسات:

الموقع الالكتروني: www.scpr-syria.org، البريد الالكتروني: info@scpr-syria.org

ملاحظة: يمكن تحميل التقرير باللغتين العربية والإنكليزية من الموقع الإلكتروني للمركز.